

Distr.: General  
21 February 2022  
Arabic  
Original: English



## اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

### جزر تركس وكايكوس

### ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

### المحتويات

الصفحة	الفصل
3	لمحة عامة عن الإقليم .....
4	أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية .....
6	ثانياً - الميزانية .....
7	ثالثاً - الظروف الاقتصادية .....
7	ألف - لمحة عامة .....
7	باء - السياحة والبناء .....
8	جيم - الخدمات المالية .....
9	دال - الزراعة ومصائد الأسماك .....
9	هاء - الاتصالات والمرافق العامة .....
10	رابعاً - الظروف الاجتماعية .....

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 21 كانون الأول/ديسمبر 2021. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة، المتاحة على الرابط التالي:

<https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers>



10	.....	ألف - لمحة عامة .....
10	.....	باء - العمل والهجرة .....
11	.....	جيم - التعليم .....
12	.....	دال - الصحة العامة .....
13	.....	هاء - الجريمة والسلامة العامة .....
14	.....	واو - حقوق الإنسان .....
15	.....	خامسا - البيئة .....
15	.....	سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين .....
16	.....	سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل .....
16	.....	ألف - موقف حكومة الإقليم .....
16	.....	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة .....
17	.....	ثامناً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة .....
19	.....	خريطة جزر تركس وكايكوس .....

المرفق

## لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس هي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم نايجل داكين (منذ تموز/يوليه 2019)

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المكون من 40 جزيرة وجزيرة شعابية منخفضة على بُعد 145 كيلومترا شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية، و 925 كيلومترا جنوب شرقي ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية. ست من هذه الجزر مأهولة بصفة دائمة وهي: ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة؛ وبروفيدنس-ياليس، وهي مركز الأعمال والسياحة وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية؛ وكايكوس الوسطى؛ وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

مساحة اليابسة: 948,2 كيلومترا مربعا

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 154 068 كيلومترا مربعا

عدد السكان: 46 131 نسمة (تقديرات عام 2021): حوالي ربعهم من المواطنين وثلاثة أرباع من المهاجرين الذين قدموا من جزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وكندا والفلبين والمملكة المتحدة وهايتي والولايات المتحدة وبلدان أخرى

العمر المتوقع عند الولادة: 79,8 سنة (الرجال: 77,1 سنة؛ والنساء: 82,7 سنة (تقديرات عام 2016))

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: كوكبرن تاون

رئيس حكومة الإقليم: تشارلز واشنطن ميسيك (منذ 20 شباط/فبراير 2021)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الديمقراطية الشعبية؛ والحزب الوطني التقدمي

الانتخابات: أُجريت أحدث انتخابات في 19 شباط/فبراير 2021

الهيئة التشريعية: مجلس النواب

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 12 400 دولار (الحقيقي، تقديرات عام 2021)

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء

معدل البطالة: 9 في المائة (تقديرات عام 2021)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

لمحة تاريخية موجزة: كان أول من سكن هذه الجزر هم شعب تايينو الناطق باللغة الأراواكية. وفي عام 1799، ضمت بريطانيا هذه الجزر بوصفها جزءا من جزر البهاما ثم جزءا من جامايكا. وقد أصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة في عام 1962، عندما استقلت جامايكا، ولكنها حافظت على روابط دستورية وثيقة بجزر البهاما. وبعد أن استقلت جزر البهاما، في عام 1973، حلَّ حاكمٌ محلَّ القائم بإدارة جزر تركس وكايكوس في السابق.

## أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- 1 - ينص مرسوم دستور جزر ترڪس وكايكوس لعام 2011، الذي دخل حيز النفاذ في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2012 كخامس دستور للإقليم منذ 1962، على أن يكون هناك حاكم بصفته رئيس الحكومة، ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معيّنين ومن النائب العام، ومجلس وزراء، ووزراء يُعيّنون من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين أو المعيّنين. وأضاف مجموعة متنوعة من المبادرات والتدابير المتعلقة بالحكومة الرشيدة الرامية إلى كفالة إدارة المالية العامة إدارة سليمة.
- 2 - وينص دستور عام 2011 أيضا على إنشاء الجهاز القضائي والخدمة العامة وعدد من المؤسسات التي تصون الحكومة الرشيدة، ومنها، على وجه الخصوص، لجنة معنية بالنزاهة ولجنة معنية بحقوق الإنسان ومكتب لمراجع عام للحسابات ومدير لشؤون الادعاء العام. ويتضمن الدستور أيضا أحكاما تنظم أراضي التاج البريطاني والإدارة المالية العامة. وبموجب المرسوم، يحتفظ التاج البريطاني، بناء على مشورة وموافقة المجلس الملكي الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بسلطة سنّ القوانين المتعلقة بحفظ السلام والنظام وإعمال الحكومة الرشيدة في الإقليم.
- 3 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يتولى الحاكم، الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية وبعض المسائل المتعلقة بالخدمة العامة.
- 4 - وتضم الهيئة التشريعية، أي مجلس النواب، رئيس المجلس و 15 عضوا منتخبا وأربعة أعضاء معيّنين والنائب العام. ويُنتخب عشرة أعضاء ليمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، بينما يُنتخب الأعضاء الخمسة الباقون بتصويت يجري على نطاق الإقليم بأكمله.
- 5 - وتتألف قوانين الإقليم أساسا من أنظمة تُسنّ محليا، إلى جانب بعض القوانين التي تُسنّ في المملكة المتحدة وتُطبّق على الإقليم، والقانون العام الإنكليزي. ويتألف نظام المحاكم من محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، مع حق اللجوء في نهاية المطاف إلى اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص. ويعين الحاكم قضاة الصلح وقضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف بناء على مشورة لجنة الخدمات القضائية.
- 6 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شهدت الفترة الأخيرة اضطرابات سياسية في جزر ترڪس وكايكوس. فقد كانت الجزر تُدار على أساس نظام حكومي وزارى في إطار دستور عام 2006 الذي جرى التفاوض عليه بين حكومة الإقليم المنتخبة والمملكة المتحدة، وذلك حتى 14 آب/أغسطس 2009، عندما أدخلت المملكة المتحدة حيز النفاذ تشريعا ينص على جملة أمور منها تعليق العمل مؤقتا بأجزاء من الدستور، مما أدى إلى عزل الحكومة وحلّ مجلس النواب. وكان الدافع لذلك الإجراء هو تزايد الأدلة، التي كشفت عنها لجنة تحقيق أُنشئت في تموز/يوليه 2008، على وجود فساد منظم في حكومة الإقليم وسلطته التشريعية وفي صفوف الموظفين العموميين فيه (انظر أيضا الفرع رابعا - هاء أدناه).
- 7 - وخلال الفترة من آب/أغسطس 2009 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2012، عمل الحاكم، الذي حُوّلت إليه صلاحيات واسعة، في إطار ترتيبات دستورية مؤقتة مع مجلس استشاري ومنندى تشاوري. وكان عضاؤهما من أهل الجزر الذين عيّنهم الحاكم. وكان يُشار إلى هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" أو "الإدارة المؤقتة" أو "الحكم المباشر".

- 8 - وبالتزامن مع تعليق العمل في عام 2009 بأجزاء من دستور عام 2006، أدى التراجع الاقتصادي وتدابير التقشف التي كان لا بد من اتخاذها بُغية "موازنة الحسابات" وكفالة استمرار تقديم الخدمات العامة في الإقليم إلى تسريح موظفين في القطاع العام بشكل مؤقت. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدى ذلك إلى حالة من الاستياء لدى بعض السكان الذين اعتبروا حالات التسريح نتيجة مباشرة لتدخل المملكة المتحدة.
- 9 - وانتهت فترة الإدارة المؤقتة، التي بدأت في آب/أغسطس 2009، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 عندما أُجريت انتخابات. وبلغت نسبة إقبال الناخبين 84 في المائة، وفاز الحزب الوطني التقدمي، الذي كان في الحكم عندما أُقيمت الحكومة السابقة في عام 2009، بثمانية مقاعد، بينما فاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بسبعة مقاعد. وأدى زعيم الحزب الوطني التقدمي، روفوس إيوينغ، اليمين لتولي منصب رئيس الوزراء في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وبذلك عادت الحكومة المنتخبة إلى الحكم في الإقليم.
- 10 - وفي شباط/فبراير 2013، لاحظت الجماعة الكاريبية بقلق بالغ أن الحالة العامة للشؤون السياسية في البلد ظلت دون المستوى المرغوب وأن استعادة الديمقراطية الحقيقية كانت لا تزال بعيدة المنال، على الرغم من أن الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 أفضت إلى استعادة الحكومة التمثيلية في الإقليم. وأوقدت الجماعة الكاريبية بعثة وزارية لتقصي الحقائق إلى الإقليم في حزيران/يونيه 2013. وحسبما جاء في وسائل الإعلام، تضمّن التقرير الداخلي للبعثة عدداً من التوصيات، شملت إجراء استفتاء على قبول الحكم البريطاني في إطار الدستور الحالي. وفي آذار/مارس 2014، تلقّى رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية معلومات مستكملة عن الحالة، وتعهدوا بمواصلة رصدتها وأعربوا عن تأييدهم لاستعادة الديمقراطية بشكل كامل في الإقليم وفقاً للشروط التي يحددها شعبه. وعلاوة على ذلك، قالوا إنهم لا يزالون يتطلعون إلى الحصول على ردٍّ من حكومة المملكة المتحدة على تقرير البعثة.
- 11 - وفي أيلول/سبتمبر 2013، أنشأ مجلس النواب من جانبه لجنةً لاستعراض الدستور مؤلفة من ثمانية أعضاء، ضمت ممثلين عن حكومة الإقليم والمعارضة والجمهور وعُهد إليها بمهمة استعراض دستور عام 2011 وعقد مشاورات مع الجمهور وتقديم توصيات إلى مجلس النواب بحلول 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بشأن إجراء تغييرات دستورية لمناقشتها والمصادقة عليها ثم إحالتها إلى وزارة الخارجية والكونغولث في المملكة المتحدة.
- 12 - وقدمت لجنة استعراض الدستور، في تقريرها الذي رفعته إلى رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، مجموعة من التوصيات المتصلة بمعظم أجزاء دستور عام 2011، من بينها استعادة الحق التلقائي في المحاكمة أمام هيئة محلفين المكّرس في دستور عام 2006، وإدراج شرط يقضي بأن يكون رئيس الوزراء من أهل جزر تركس وكايكوس، وإبطال الحكم القاضي بحرمان من يتولى رئاسة الوزراء لفترتين متعاقبتين من الترشح لذلك المنصب مرة أخرى، وحذف الإشارة إلى مكتب كبير الموظفين الماليين. وفيما يتعلق بإجراء استفتاء بشأن الاستقلال، ذكرت اللجنة أنه أمرٌ تقررته السلطات السياسية ولا يقع ضمن اختصاصها.
- 13 - وناقش مجلس النواب التقرير النهائي وأقرّه في كانون الثاني/يناير 2015، وأُحيلت توصيات اللجنة إلى حكومة المملكة المتحدة لكي تنتظر فيها. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم تقبل حكومة المملكة المتحدة تلك التوصيات، عقب دراستها دراسة متأنية، بحجة أن الدستور الحالي يشكل وثيقة أساسية لكفالة استمرار جزر تركس وكايكوس في تطبيق المعايير المعترف بها دولياً في مجالات الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والإدارة المالية السليمة. ومع ذلك، أُلغيت وظيفة كبير الموظفين الماليين (انظر الفقرة 12) في آذار/مارس 2017.

14 - وفي الانتخابات العامة التي أُجريت في 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، فازت الحركة الديمقراطية الشعبية بعشرة مقاعد من أصل 15 مقعداً منتخبا في مجلس النواب، لتعود بذلك إلى موقع الأغلبية بعد انقطاع دام 13 عاما. وأصبحت زعيمة الحركة، شارلين كارترليت روبنسون، أول امرأة تشغل منصب رئيس وزراء الإقليم في 19 كانون الأول/ديسمبر 2016.

15 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2018، شاركت رئيسة وزراء جزر تركس وكايكوس آنذاك في جلسة تقديم الأدلة الشفوية في التحقيق المعنون "مستقبل أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة"، الذي أجرته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، أشارت خلالها إلى تعليق العمل بدستور الإقليم. وأشارت أيضا إلى ارتفاع تكاليف الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة؛ ومشاركة الأقاليم في اختيار الحكام؛ وقانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال؛ وشواغل إزاء فقدان التمويل بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

16 - وفي خطاب بمناسبة أداء الحاكم اليمين الدستورية في تموز/يوليه 2019، ذكرت رئيسة وزراء جزر تركس وكايكوس آنذاك أن الدستور الحالي لم يُصاغ من قِبَل الإقليم وأنه لم يكن سوى إهانة للحكومة المنتخبة محليا. وأضافت أن هذا الدستور يمثل وثيقة تترك الحكم لشخصيات وأن الإقليم لا يمكنه تحمّل حالة انعدام اليقين هذه. وسلطت الضوء على طموح شعب جزر تركس وكايكوس في العودة إلى دستور عام 2006 الذي يمثل، إلى جانب النظم المالية والرقابة الحالية، توازنا في شراكة الإقليم مع المملكة المتحدة، لأنه يوفر ضمانات للمملكة المتحدة، ويمنح في الوقت نفسه شعب جزر تركس وكايكوس كرامته.

17 - وأعلنت رئيسة الوزراء آنذاك، في بيان عام أدلت به في كانون الأول/ديسمبر 2019، أن تقريرا للجنة استعراض الدستور يتضمن مقترحات متعلقة بإدخال تغييرات على الدستور قد عُرض على مجلس النواب. وأوضحت أنها تعترم تقديم المقترحات إلى حكومة المملكة المتحدة بمجرد مناقشة التقرير في المجلس. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فقد تم إطلاع المملكة المتحدة على هذه المقترحات في شباط/فبراير 2020، وردت حكومتها في آب/أغسطس 2020، وطلبت مزيدا من التوضيحات بشأن بعض التغييرات المقترحة.

18 - وفي الانتخابات العامة التي أُجريت في 19 شباط/فبراير 2021، فاز الحزب الوطني التقدمي بـ 14 مقعدا من أصل 15 مقعدا منتخبا في مجلس النواب، ليعود بذلك إلى موقع الأغلبية. وأصبح زعيم الحزب الوطني التقدمي، تشارلز واشنطن ميسيك، رئيسا للوزراء في جزر تركس وكايكوس. وقد صرح باعتزامه إعادة النظر في مراجعة الدستور في عام 2022.

## ثانيا - الميزانية

19 - وفقا للخطاب المتعلق بالميزانية الذي ألقاه رئيس الوزراء ووزير المالية والاستثمار والتجارة في 29 حزيران/يونيه 2021، كان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر مدمر على الإقليم. وانخفضت الإيرادات الحكومية الإجمالية بنسبة 35,8 في المائة بين السنتين الماليتين 2020/2019 و 2021/2020 نتيجة لانخفاض الإيرادات الضريبية المحصلة من الفنادق والمطاعم بنسبة 73,0 في المائة، وانخفاض الواردات بنسبة 44,6 في المائة، وانخفاض رسوم تجهيز المعاملات الجمركية بنسبة 38,1 في المائة.

ورسوم الاستيراد ورسوم تجهيز المعاملات الجمركية هي بمثابة أهم المصادر المدرة للإيرادات، حيث تمثل نسبة 60 في المائة من إيرادات حكومة الإقليم.

20 - ولا تفرض حكومة الإقليم أي ضرائب على إيرادات الشركات أو على دخل الأفراد، أو ضرائب على الأرباح الرأسمالية أو ضرائب على التركات. وتدفع الشركات الأجنبية رسوماً للترخيص لها بالعمل في الإقليم.

## ثالثاً - الظروف الاقتصادية

### ألف - لمحة عامة

21 - القطاعان الرئيسيان لاقتصاد الإقليم هما السياحة والخدمات المالية. ووفقاً لإدارة الإحصاءات، فُتّر الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2021 بالأسعار الجارية بمبلغ 943,2 مليون دولار، بعد أن كان 1,2 بليون دولار في عام 2019. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن التوقعات المقدّرة المنقّحة للنمو الاقتصادي الحقيقي في عام 2021 بلغت نسبة 2,1 في المائة، بعد انخفاض بنسبة 26,8 في المائة في عام 2020. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، نتج انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 عن نقشي الجائحة على الصعيد العالمي. وقد كان لهذه الجائحة تأثير مباشر على قطاع السياحة، الذي ظل المحرك الرئيسي للنمو على مر السنين. ومع ذلك، فإن قطاع السياحة يتعافى من تأثير كوفيد-19، وكان من المتوقع أن ينمو بأكثر من 10 في المائة في عام 2021.

22 - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لئن لم يكن النمو الاقتصادي في جزر تركس وكايكوس كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، فإنه كان مستقراً وإيجابياً، باستثناء آثار الإحصاءات في عام 2017 وجائحة كوفيد-19 في عام 2020، مما مهد الطريق لتحسين الأداء في السنوات المقبلة. وتجدر الإشارة إلى قابلية جزر تركس وكايكوس للتأثر بالأعاصير خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر، حيث إن ذلك يمكن أن يضعف الأنشطة الاقتصادية نتيجة الأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية، وإغلاق الفنادق، وإلغاء الرحلات الجوية، وغيرها من الاضطرابات الاقتصادية. وتسلم جزر تركس وكايكوس بأهمية توخي الحصافة المالية باعتبارها جانباً هاماً من جوانب نموها في المستقبل وتوقعاتها الإنمائية. ولذلك، تسعى الحكومة إلى ضمان أن تكمل إدارة الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل (الخطط الثلاثية السنوات) واستراتيجيتها الإنمائية المتوسطة الأجل عن قصد مبادراتها في مجال السياسات الإنمائية الطويلة الأجل ("رؤية عام 2040").

### باء - السياحة والبناء

23 - على الرغم من التحديات المواجهة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 المستمرة، لا تزال السياحة تشكل القطاع الرئيسي في الإقليم، حيث مثلت حوالي 39 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2019. ووفقاً لإدارة الإحصاءات، من المتوقع أن تكون السياحة قد انخفضت بنسبة 53,0 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، ومن المتوقع أن تبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 25 في المائة في عامي 2020 و 2021. وتساهم السياحة أيضاً بأكثر من 25 في المائة من الإيرادات المتكررة السنوية التي تجنيها الحكومة. ويضطلع كل من المستثمرين والزوار الأجانب بأدوار هامة، وخاصة القادمون من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تشير البيانات

الأولية إلى أن مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي يتوقع أن تزيد بأكثر من 10 في المائة في عام 2021 ومن المتوقع أن تزداد بشكل كبير في عام 2022، في ظل استمرار انتعاش القطاع من أثر التدابير التقييدية التي طُبقت في جميع أنحاء العالم نتيجة لجائحة كوفيد-19.

24 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أدى التوقف المفاجئ لقطاع السياحة الناجم عن جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض كبير للنشاط الاقتصادي العام في عام 2020. ومع ذلك، انتعش قطاع السياحة، مما أظهر ارتفاعا كبيرا في الأداء في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

25 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، نمت أنشطة البناء بنسبة 16,9 في المائة في عام 2019، ومن المتوقع أن يزداد نموها في الأعوام 2020 و 2021 و 2022 نتيجة زيادة كبيرة في استثمارات الحكومة والقطاع الخاص. ومن المرجح أيضا أن يكون النمو إيجابيا في الأعوام المقبلة.

## جيم - الخدمات المالية

26 - تمثل الخدمات المالية الدولية، بما فيها تسجيل الشركات، والأعمال المصرفية وأنشطة التأمين، مصادر للإيرادات الخارجية لجزر تركس وكايكوس. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُجنى قسط كبير من عائدات قطاع الخدمات المالية في الإقليم من مَنح تراخيص لشركات إعادة التأمين الفرعية الصغيرة التي تعمل أساسا في الولايات المتحدة. ويُعهد بمنح التراخيص لقطاع الخدمات المالية الدولية والإشراف عليه وتطويره إلى لجنة الخدمات المالية في جزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضا خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم.

27 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت حكومة الإقليم البحث عن شركاء لتبرم معهم اتفاقات تتعلق بتبادل المعلومات الضريبية. فقد وُقِّع الإقليم الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، وذلك بناء على المادة 6 من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية في برلين في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2014. ووقِّع الإقليم أيضا ترتيبات في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

28 - وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت جزر تركس وكايكوس ترتيبا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن مبادلات المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ستُتاح لسلطات إنفاذ القانون بموجب هذا الترتيب، الذي دخل حيز النفاذ في 1 شباط/فبراير 2018، إمكانية الاطلاع بصورة آنية على المعلومات ذات الصلة بالملكية النفعية المتعلقة بالشركات والكيانات القانونية المسجلة في نطاق الولاية القضائية لكل من تلك السلطات.

29 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعَدَّ في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تتشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع مرسوم ملكي يضع إطارا لهذه السجلات. وبحلول ذلك التاريخ، كانت حكومات أقاليم ما وراء البحار المأهولة بشكل دائم قد التزمت بالفعل باستحداث سجلات متاحة لعامة الناس؛ وتساعد حكومة المملكة المتحدة أقاليم ما وراء البحار من أجل الوفاء بالالتزامات المقطوعة، عند الاقتضاء.

## دال - الزراعة ومصائد الأسماك

30 - لا تزال الزراعة ومصائد الأسماك تسهم بأقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. والإنتاج الزراعي محدود بسبب نقص المياه العذبة، وهو يتكون أساساً من زراعة الخضروات والحمضيات في جزر كايكوس. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يوجد منتجون تجاريون من الحجم المتوسط أو الكبير للمحاصيل أو الماشية. ويُعدُّ صيد الأسماك القطاع الأولي الرئيسي في الإقليم.

## هاء - الاتصالات والمرافق العامة

31 - إن مرافق الاتصالات والنقل في الإقليم جيدة نسبياً. فشبكة الطرق تغطي نحو 370 كيلومتراً، منها 170 كيلومتراً من الطرق المعبّدة في جزيرتي ترك الكبرى وبروفيدنسالييس وفي جزر كايكوس. وأضر إحصاراً إيرما وماريا بالاتصالات وشبكة الطاقة في جميع أنحاء الإقليم. وفي الجزر الواقعة خارج بروفيدنسالييس، الاتصالات سيئة الجودة بسبب عدم كفاية قدرة النطاق العريض في غياب الربط بالألياف البصرية.

32 - وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، يقع المطار الرئيسي منها في جزيرة بروفيدنسالييس، في حين يقع مطاران صغيران في جزيرتي ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية. وتُنظَّم رحلات إلى أنتيفوا وبربودا، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وكندا، وكوبا، والمملكة المتحدة، وهابتي، والولايات المتحدة (بما في ذلك بورتوريكو)، وإن لم تكن جميعها مباشرة.

33 - ويقع ميناء ساوث دوك التجاري الرئيسي في جزيرة بروفيدنسالييس. ويوجد في جزيرة ترك الكبرى ميناء تجاري ومرافق للسفن السياحية. ويوجد في جزيرة كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه.

34 - وتوفّر شركتان للاتصالات خدمات الاتصالات الهاتفية الوطنية والدولية في الإقليم. وتوجد في الإقليم ثلاث محطات تلفزيونية. وتتعدّد الصحفتان الأسبوعيتان الرئيسيتان مواقع شبكية أيضاً.

35 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تقدّم خدمات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في الإقليم (باستثناء جزيرتين شعابيتين منخفضتين وجزيرة واحدة) جهة تقديم خدمات محتكرة متكاملة رأسياً. وتُنْتِج الطاقة الكهربائية كلها باستثناء 1,0 في المائة مولدات كهربائية تعمل بالديزل. وأشارت دراسات عديدة إلى أنه نظراً للتكلفة المفرطة لتوليد الكهرباء، فإن الموارد المتجددة، بما في ذلك المصادر الخالية من الكربون مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لن تكون مجدية اقتصادياً ومراعيةً للبيئة فحسب، بل ستوفر أيضاً بديلاً أقل تكلفة للأفراد. والعمل جارٍ للقيام بإصلاح تنظيمي بما يتيح الاستفادة من الطاقة المستدامة على النحو الذي أوصي به في مشروع السياسة المتعلقة بالطاقة لجزر تركس وكايكوس. ويجري استعراض مشروع قانون للطاقة المتجددة لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وقد وُضعت استراتيجية وطنية للتحوّل في مجال الطاقة على نحو يضمن المرونة، مع التركيز على بناء القدرة على التكيف، وتوليد الطاقة الأقل كلفة، وموثوقية الإمدادات، والاستدامة البيئية. ويجري أيضاً التخطيط المتكامل للموارد لضمان مراعاة جميع موارد الطاقة المتجددة، فضلاً عن التقيد بأفضل المعايير والممارسات في هذا القطاع.

## رابعاً - الظروف الاجتماعية

### ألف - لمحة عامة

36 - وفقاً لما ذكرته إدارة الإحصاءات، فإن إجمالي عدد السكان المقدر لعام 2021 بلغ 46 131 نسمة. ووفقاً لتقرير أصدرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع إدارة الإحصاءات التابعة لحكومة الإقليم، فإن جزر تركس وكايكوس لديها واحد من أسرع التجمعات السكانية نمواً في منطقة البحر الكاريبي، ويمكن أن يصل تعدادها إلى أكثر من 55 000 شخص بحلول عام 2027. ووفقاً لهذا التقرير، يشكل أهل جزر تركس وكايكوس، الذين كان يُطلق عليهم سابقاً اسم "المنتمين"، نسبة متناقصة من السكان. فبعد أن كانوا يمثلون نسبة 69 في المائة من مجموع السكان في عام 1990، انخفضت أعدادهم إلى 37 في المائة في عام 2012، وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فقد يمثلوا أقل من ربع السكان بحلول عام 2027.

37 - ويشكل مجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة نظامية تابعة لحكومة الإقليم، الجهة الوحيدة التي تقدم استحقاقات التأمين الاجتماعي للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 65 سنة والذين يعملون بأجر داخل الإقليم.

### باء - العمل والهجرة

38 - لا يزال القطاع العام يمثل أحد أرباب العمل الرئيسيين في الإقليم. وتشمل قطاعات التوظيف الرئيسية الأخرى السياحة والبناء والخدمات المالية الدولية وخدمات الأعمال التجارية الدولية. ووفقاً لتقرير الدراسة الاستقصائية للتجارة والقوة العاملة لعام 2017 في جزر تركس وكايكوس، بلغ عدد الأشخاص في القوة العاملة 25 418 شخصاً، كان 6 في المائة منهم مسجلين كعاطلين عن العمل.

39 - ووفقاً للمراجعة الوطنية للمهارات لعام 2017، يُعدّ قطاع الفنادق والخدمات أكبر أرباب العمل في الإقليم. ويشكل أهل جزر تركس وكايكوس نسبة 76 في المائة من الأشخاص العاملين في قطاع الخدمات المالية، وهو أكبر أرباب العمل لأهل جزر تركس وكايكوس حسب النسبة المئوية في الإقليم. وكشفت المراجعة الوطنية للمهارات كذلك أن أهل جزر تركس وكايكوس يمثلون 9 في المائة من الموظفين في الإدارة العليا.

40 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، وضع الإقليم، منذ عام 2012، نظاماً شفافاً ومبسّطاً للحصول على جنسية إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار. وفي عام 2015، سُنّ الأمر التشريعي الجديد المتعلق بصفة أهل جزر تركس وكايكوس الذي يحدد شروط الحصول على صفة أهل الجزر باعتبارها حقاً أو صفة يمكن منحها، تمشياً مع مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس الصادر في عام 2011. ووفقاً لوزارة الهجرة ودائرة الحدود التابعة لحكومة الإقليم، تمثل صفة أهل جزر تركس وكايكوس أعلى صفة هجرة تُعطى للأشخاص الذين اكتسبوا أو مُنحت لهم بناءً على طلب للحصول عليها بموجب قوانين جزر تركس وكايكوس. وعلى هذا النحو، فإن أهل جزر تركس وكايكوس وحدهم يمكنهم القيام بما يلي: التصويت في الانتخابات؛ والتقدم بطلبات للحصول على أراضي التاج السكنية وأن يُنظر في طلباتهم؛ والتقدم بطلبات للحصول على منحة دراسية من حكومة الإقليم وأن يُنظر في طلباتهم؛ والتقدم بطلبات للحصول على ترخيص مزاولة الأعمال للعمل ضمن فئة تراخيص الأعمال المقيدة وأن يُنظر في طلباتهم. وإضافة إلى

ذلك، يتضمن أمر تشريعي بشأن الهجرة، أقره مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2015، أحكاماً تتعلق باللجوء. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن ذلك يدل على تمسك الإقليم بالالتزام المترتب عليه بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وقد دخل حيز التنفيذ عمل لجنة مسؤولة عن تجهيز طلبات الحصول على صفة أهل الجزر في 1 كانون الثاني/يناير 2020، وكان من المتوقع أن تبدأ اللجنة باستعراض الطلبات المقدمة في عامي 2016 و 2017.

41 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال أمن الحدود مصدراً رئيسياً للقلق. وقد جرى تحديث محطة الرادار الساحلية. وتنتظر الدولة القائمة بالإدارة في إقامة تعاون دبلوماسي مع بلدان المنشأ التي يفد منها اللاجئون غير القانونيين كمبادرة ضرورية للتخفيف من الأنشطة غير القانونية. وقد أثبتت علاقات العمل مع فرع الشرطة البحري وغيرها من وكالات الاستجابة أنها أداة مهمة في جهود اعتراض الأشخاص الساعين إلى عبور الحدود عن طريق البحر والتحقق من هويتهم. وأطلقت استراتيجية للأمن القومي في كانون الثاني/يناير 2020، وجرى تحديثها في عام 2021.

## جيم - التعليم

42 - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة أعوام و 16 عاماً. وتوجد في الإقليم 47 مدرسة تشمل مراحل التعليم قبل المدرسي حتى التعليم الجامعي. ومن بين تلك المدارس، تتولى حكومة الإقليم إدارة إحدى عشرة مدرسة ابتدائية وخمس مدارس ثانوية. ورغم أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس العامة، فإن نحو 61 في المائة من التلاميذ مسجلون في المدارس العامة. وتوجد أيضاً مدرستان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويُقدَّر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار من أهل الجزر بنسبة 98 في المائة، في حين أن هذا المعدل أدنى بكثير في أوساط المهاجرين.

43 - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، توجد كلية متوسطة هي الكلية المتوسطة لجزر تركس وكايكوس ولها فرعان في جزيرتي ترك الكبرى وبروفينديسياليس، وهي تتيح الدراسة لمدة سنتين أو أربع سنوات.

44 - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات رسوم التعليم التي يدفعها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في أحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا طوال فترة السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وسيكون الطلاب مؤهلين للحصول على قروض لتوفير الرسوم الدراسية في إنكلترا شريطة أن يكونوا قد سؤوا وضعهم عند وصولهم إلى المملكة المتحدة وأن يباشروا بدراسة المواد الجامعية من المستوى الأول المكافئ للبكالوريوس بدوام كامل أو بدوام جزئي في العام الدراسي 2022/2023.

45 - وتتضمن خطة قطاع التعليم للفترة 2018-2022 ثمانية متطلبات استراتيجية وأربع مسائل شاملة فيما يتعلق بالتعليم في الإقليم، وهي تحدد النتائج المتوقعة والاستراتيجيات الرئيسية اللازمة لتحقيقها.

## دال - الصحة العامة

46 - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس واصلت عملياتها من خلال إدارة الرعاية الصحية الأولية على نطاق هذه الجزر. وتُحال الحالات الخطيرة إلى الخارج، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي إلى جامايكا أو جزر البهاما أو جزر كايمان أو الجمهورية الدومينيكية، وأحيانا إلى كولومبيا والولايات المتحدة. وإذا لم تكن الخدمات المطلوبة متاحة على الصعيد الإقليمي، تُحال الحالات الخطيرة إلى مرافق تقع خارج منطقة البحر الكاريبي.

47 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يجري العمل حاليا على وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة للفترة 2021-2025، التي تهدف إلى ضمان حصول السكان على رعاية صحية مستدامة وعالية الجودة وميسورة التكلفة. وتحظى هذه الخطة بدعم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

48 - وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، أغلقت جزر تركس وكايكوس حدودها أمام جميع الرحلات غير الضرورية في 24 آذار/مارس 2020، وأعدت فتح حدودها أمام الرحلات الإقليمية والدولية في 22 تموز/يوليه.

49 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، نفذت حكومة الإقليم عددا من تدابير المراقبة للتصدي لجائحة كوفيد-19. وشملت هذه التدابير تعديلات على الأمر التشريعي المتعلق بالصحة العامة والبيئية وإصدار الإشعار بشأن الصحة العامة والبيئية لجزر تركس وكايكوس (الأمراض المعدية والواجب الإبلاغ عنها) لعام 2020، والأنظمة بشأن الصحة العامة والبيئية لجزر تركس وكايكوس (تدابير المراقبة) (كوفيد-19) لعام 2020. وقامت وزارة الصحة بوضع وتنفيذ خطة وطنية للطوارئ والاستجابة فيما يتعلق بكوفيد-19 في إطار جهودها لإدارة واحتواء انتشار الفيروس. ويجب على الأشخاص الذين يرغبون في السفر إلى الإقليم أن يكونوا محصنين تحسينا كاملا وأن يخضعوا لاختبار تفاعل البوليمراز التسلسلي أو اختبار التدفق الجانبي/المستضدات قبل الوصول. ووضعت إجراءات تشغيل موحدة ومبادئ توجيهية وبروتوكولات مختلفة متعلقة بكوفيد-19 من أجل القطاعين العام والخاص. وتم تعزيز قدرات وإمكانات المختبر الوطني للصحة العامة في مجال الفحص تعزيزا كبيرا بدعم من المملكة المتحدة. وأبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية دور مختبر الصحة العامة في حالات تفشي الأمراض، حيث تكون هذه المرافق جزءاً لا يتجزأ من التحديد السريع لعوامل الأمراض حتى يتسنى للأفراد المصابين تلقي العلاج الفوري. وتم أيضا استثمار كبير في زيادة عدد الموظفين في جميع جوانب قطاع الصحة، فضلا عن زيادة قدرة المستشفيات تحسبا لأي طفرات محتملة في الحالات.

50 - وبدأت حكومة جزر تركس وكايكوس تطعيم السكان المحليين ضد كوفيد-19 في 11 كانون الثاني/يناير 2021. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بدأ برنامج إعطاء الجرعة المعززة من اللقاح المضاد لكوفيد-19، باستخدام استراتيجية وضعتها المملكة المتحدة كنقطة مرجعية. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان قد تم إعطاء ما مجموعه 114 61 جرعة، وبذلك تلقى 85 في المائة من السكان جرعة واحدة على الأقل، بينما تلقى 79 في المائة من السكان جرعتين على الأقل. و 541 3 من هذه الجرعات هي عبارة عن جرعات معززة/ثالثة.

51 - وما فتئت حكومة المملكة المتحدة تدعم أقاليم ما وراء البحار طوال جائحة كوفيد-19. وشمل الدعم تمويل وتوريد مجموعات أدوات الاختبار، والمستهلكات المختبرية، والمعدات واللوازم الطبية، واللقاحات المضادة لكوفيد-19، بما في ذلك الجرعات المعززة، وتوفير الخبرة في مجال الصحة العامة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يتماشى دعمها مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار.

## هاء - الجريمة والسلامة العامة

52 - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لا يزال المعدل الإجمالي للجريمة في جزر تركس وكايكوس منخفضا نسبيا في جميع أنحاء المنطقة، وقد سجل انخفاضا على مدى السنوات الخمس الماضية. بيد أن عدد الجرائم الخطيرة لم يظهر انخفاضا مماثلا، بل وحدثت زيادات كبيرة في بعض فئات الجرائم. وعلى وجه التحديد، ارتفع المعدل السنوي لجرائم القتل من 20 جريمة في عام 2019 إلى 23 جريمة في عام 2020. وبعد تعزيز قدرات التحقيق، انخفض عدد جرائم القتل المرتكبة في عام 2021 عنها في عام 2020. وأدت زيادة معدلات نجاح الاعتقالات والتحقيقات إلى انخفاض عدد الجناة عموما، وبما أن عدد مرتكبي الجرائم ذات الأولوية ضئيل نسبيا، فقد أدى ذلك إلى انخفاض معدل الجرائم الخطيرة الأخرى إلى حد ما.

53 - ووفقا لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، سنّت جزر تركس وكايكوس تشريعات تُجرّم الاتجار بالبشر وتعكس أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويوفر الأمر التشريعي المتعلق بالعنف العائلي لعام 2015 قدرا أكبر من الحماية لضحايا العنف العائلي.

54 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تواصل قوات الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس تعاونها مع الشركاء في إنفاذ القانون على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيما مع حرس السواحل بالولايات المتحدة وقوات الدفاع في جزر البهاما، وذلك في مجال حماية الحدود والبحار في شمال البحر الكاريبي. وفي أواخر عام 2021، وقع الإقليم وحكومة جزر البهاما اتفاقا بشأن المسؤولين عن إنفاذ القوانين على متن السفن، يسمح لكل من البلدين بالعمل في مياه البلد الآخر وتعزيز ترتيبات حماية الحدود لكل منهما. وواصلت قوات الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس، بالتعاون مع الشركاء، التركيز على حماية الطفل. وفي أواخر عام 2021، أُجري استعراضان لممارسة حماية الطفل.

55 - وفي عامي 2020 و 2021، وفي إطار العمل الذي يقوده مكتب مستشار إنفاذ القانون الممول من المملكة المتحدة، تم نشر ضباط متخصصين في مجال التكتيكات والتحقيق في الجرائم والإدارة لتقديم الدعم وبناء القدرات وقامت قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس بتوظيف ضباط إضافيين. وقد نُشرت مستشارة قضائية ممولة وظيفتها من المملكة المتحدة في عام 2021 لدعم تنفيذ استراتيجية للعدالة.

56 - وتضع الخطة الاستراتيجية لأعمال الشرطة للفترة 2021-2024، التي أطلقت في نيسان/أبريل 2021، إطارا شاملا لتعزيز تقديم الخدمات. وترتكز الخطة إلى القيم الأساسية المتمثلة في النزاهة والمساءلة، وتهدف إلى الحد من الجريمة والخوف من الجريمة، وتعزيز التعاون مع المجتمع المحلي، وحماية الحدود من الجريمة المحلية وعبر الوطنية، والاستثمار في إدارة الموظفين والأداء، واستخدام التكنولوجيا على الوجه الأمثل.

57 - وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث. وفي عام 2021، كانت السفينتان HMS Medway و RFA Wave Knight راسيتين في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، مما يكفل الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار العام لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار في الاستعداد والتصدي لخطر الأعاصير وغيرها من الكوارث، وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، وتوفير الدعم للاتصالات في حال حدوث أزمات في المنطقة.

58 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أسفر تحقيق جنائي واسع النطاق أجراه الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة، الذي عُيّن خلال فترة الإدارة المؤقتة، عن محاكمة تسعة أفراد من الحكومة السابقة. وقد بدأت المحاكمة في كانون الثاني/يناير 2016، وكان من المتوقع أن تدوم بين 12 و 18 شهرا. بيد أنه نظرا لعدد من حالات التأخير، بما ذلك تلك الحالات التي تسبب فيها تغيير المحامين ومرض أفراد من الهيئة القضائية، وإعصارا إيرما وماريا، وكوفيد-19، استمرت المحاكمة حتى وفاة رئيس المحكمة في مطلع عام 2021 حيث أنشئت محاكمتان جديدتان على نطاق أصغر، بدأت أولاهما في حزيران/يونيه 2021. وقد أقرت واحدة من المتهمين بذنبها.

59 - وتدعم الدولة القائمة بالإدارة إنشاء قوة عسكرية للإقليم لحالات الطوارئ، وهي كتيبة جزر تركس وكايكوس. ويجري تدريب الضباط في أكاديمية ساندهرست العسكرية الملكية، في حين يتلقى مشاة البحرية الاحتياطية التدريب من فرق التدريب الزائرة التي يوفدها الجيش البريطاني. وأنشئت الكتيبة في عام 2021، وهي مكلفة بدعم العمليات الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومواجهة الكوارث الطبيعية.

## واو - حقوق الإنسان

60 - بالإضافة إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وُيَسَّع نطاق تطبيق الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ليشمل جزر تركس وكايكوس. وُيَسَّع أيضا نطاق الحق في تقديم الالتماسات الفردية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليشمل سكان الإقليم.

61 - وُبُعِثَ تعزيز إطار حقوق الإنسان في الإقليم، تضمنَ دستور عام 2011 ديباجة يؤكد فيها شعب جزر تركس وكايكوس عزمه على الالتزام بالقيم الديمقراطية لمجتمع عادل وإنساني، سعيا إلى تحقيق الكرامة والازدهار والمساواة والمحبة والعدالة والسلام والحرية للجميع. وإضافة إلى ذلك، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الفرع من الدستور الذي ينظم حقوق الفرد وحياته الأساسية يوفر إطارا قانونيا شاملا وجامعا بقدر أكبر يتواءم على نحو أفضل مع تدابير الحماية التي تكفلها الاتفاقية مقارنة بدستور عام 2006 السابق، ويتضح ذلك على سبيل المثال من إضافة احترام الميل الجنسي بوصفه حقا مصونا.

62 - وأُنشِئت لجنة حقوق الإنسان في عام 2008 بوصفها إحدى المؤسسات المكلفة بصون الحوكمة الرشيدة بموجب الإطار المحدد أساسا في دستور عام 2011. وتتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تعزيز فهم حقوق الإنسان واحترامها. وتخضع عملياتها ومهامها لأحكام التشريعات الفرعية المنصوص عليها في الأمر التشريعي المنقح لعام 2018 والمتعلق بلجنة حقوق الإنسان لجزر تركس وكايكوس.

63 - وينص الأمر التشريعي المتعلق بأوجه المساواة لعام 2012 على الحماية من التمييز، إضافة إلى ما يرد بذلك الشأن في دستور عام 2011، وهو يحدد الجوانب المشمولة بالحماية وهي السن، والإعاقة، والزواج، والرأي السياسي، والحمل والأمومة، والعرق، والدين أو المعتقد، والجنس والميل الجنسي.

## خامسا - البيئة

64 - تتولى إدارة البيئة والموارد الساحلية في الإقليم مسؤولية حفظ موارد الإقليم الطبيعية وحمايتها وإدارتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة التي تغطي نحو نصف مساحة الجزر. ويتوقف معظم اقتصاد الإقليم المعتمد على السياحة على الحفاظ على بيئة طبيعية عالية الجودة. وفي حين تشهد جزيرة بروفيدينسالييس، وبدرجة أقل جزيرة ترك الكبرى، تنمية سريعة، يشهد العديد من الجزر الأخرى، مثل كايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية، قدرا أقل من التنمية. وما زالت كايكوس الشرقية في معظمها بمنأى عن تدخل البشر وسليمة من الناحية البيئية.

65 - ولا تزال إدارة البيئة والموارد الساحلية تشترط إجراء تقييم للأثر البيئي لجميع المشاريع الإنمائية على نحو يكفل عدم تسبب تلك التنمية في أضرار لا مبرر لها للبيئة، ومراعاة أفضل الخيارات و/أو التخفيف من الآثار المحتملة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُولى اهتمام شديد للتوازن الدقيق بين التنمية وحفظ البيئة.

66 - ولا يزال الإقليم يشارك بصورة منتظمة في اجتماعات إقليمية ترعاها الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، حيث تُناقش المسائل المتصلة بالخطيط لمصائد الأسماك المستدامة وإدارة مخاطر الكوارث، إلى جانب المسائل المتعلقة بتغير المناخ. وتواصل الدولة القائمة بالإدارة أيضا توفير الأموال لمشاريع تركز على الاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال، ساعدت واضعي السياسات في جهودهم الرامية إلى إدارة مخاطر العواصف العاتية والفيضانات، وقدمت الدعم لرسم خرائط قاع البحار ومنع التلوث البحري.

67 - وقد بدأ الإقليم العمل بشأن عدة تشريعات بيئية هامة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأنواع، في صلة باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض وبالأمّن البيولوجي، مع تقديم الدولة القائمة بالإدارة الدعم في الصياغة في العديد من المجالات. وبالإضافة إلى أعمال الحفظ التي تمويلها المملكة المتحدة لحماية الأنواع الأصلية، يجري الإقليم تجارب تتعلق بمعالجة مرض الأنسجة المرجانية الذي يهدد شعابه المرجانية وقطاعي السياحة وصيد الأسماك.

## سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

68 - جزر تركس وكايكوس عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة لها.

69 - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. وهو عضو أيضا في مصرف التنمية الكاريبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، الإقليم عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك وعضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية.

## سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

70 - ترد في الفرع أولاً أعلاه معلومات عن المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

71 - عُقد اجتماع المجلس الوزاري المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار لعام 2021 في لندن يومي 16 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عندما استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها الواقعة وراء البحار. وألقى رئيس وزراء المملكة المتحدة الكلمة الافتتاحية، وعقد المشاركون مناقشات واسعة النطاق بشأن مواضيع مثل تغير المناخ والبيئة، والمرونة الاقتصادية والرعاية الصحية، بما في ذلك التصدي للجائحة. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أبرز البيان الذي أدلى به دوق كامبريدج في الاجتماع، عقب المناقشات التي شهدها الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي استضافتها المملكة المتحدة في عام 2021، الأهمية التي تُوليها المملكة المتحدة لضرورة التصدي لتغير المناخ ولعلاقتها بأقاليمها الواقعة وراء البحار، واعتراف المملكة بالمساهمة الكبيرة لهذه الأقاليم في التنوع البيولوجي.

72 - وفي البيان المعتمد في الاجتماع، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة ما وراء البحار أن المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب الأقاليم الواقعة ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق شعوب تلك الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

73 - والتزمت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة وراء البحار بمواصلة استكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات بالسيادة عليها. وأعلن أيضاً أنه بالنسبة للأقاليم التي تضم سكاناً مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتها المتعلقة بذلك.

74 - وفي الجلسة الحادية عشرة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أثناء الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقةً عصرية الطابع قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا.

75 - وذكر أن مسؤولية حكومة بلده هي كفالة الأمن والحكم الرشيد لأقاليم ما وراء البحار وشعوبها، وأن المملكة المتحدة ضمنت، خلال الجائحة، عدم نقص معدات الحماية الشخصية أو لوازم الاختبار أو المعدات الطبية في جميع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها، وأنها سلمت اللقاحات إلى جميع هذه الأقاليم، بما في ذلك بيتكيرن وتريستانت دا كونييا، وهما من أنأى المجتمعات الجزرية على وجه الأرض. وذكر أيضاً أنه يتوقع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة كفؤة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة.

76 - وأضاف أنه في حين أن المملكة المتحدة سوف تضطلع بجميع مسؤوليات الدولة ذات السيادة، فإن حكومات المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار متفقة على أن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي، رهنا فقط باحتفاظ المملكة المتحدة بسلطات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأضاف كذلك أن المجلس الوزاري المشترك يجتمع سنوياً لرصد الأولويات الجماعية وللدفع بعجلتها.

## ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

77 - اتخذت الجمعية العامة، في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، القرار 102/76 بدون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2021 (A/76/23) وعلى التوصية التي صدرت لاحقاً عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر تركس وكايكوس غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر تركس وكايكوس عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر تركس وكايكوس هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية العامة 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أحاطت علماً بمواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة إلى إرساء حكومة منتخبة ديمقراطياً للإقليم وإلى إعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم على النحو الذي يقرره شعبه؛

(هـ) لاحظت النقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري داخل الإقليم، وأكدت أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المهمة في عملية التشاور؛

(و) أكدت على أهمية وضع دستور للإقليم يجسد طموحات شعب الإقليم ورغباته، على أساس آليات الاستطلاع الشعبي؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(ح) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ط) شددت على أنه ينبغي أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ي) رحبت بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم؛

(ك) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بأراء شعب جزر تركس وكايكوس ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر تركس وكايكوس والدولة القائمة بالإدارة؛

(ل) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر تركس وكايكوس، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(م) أعادت تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

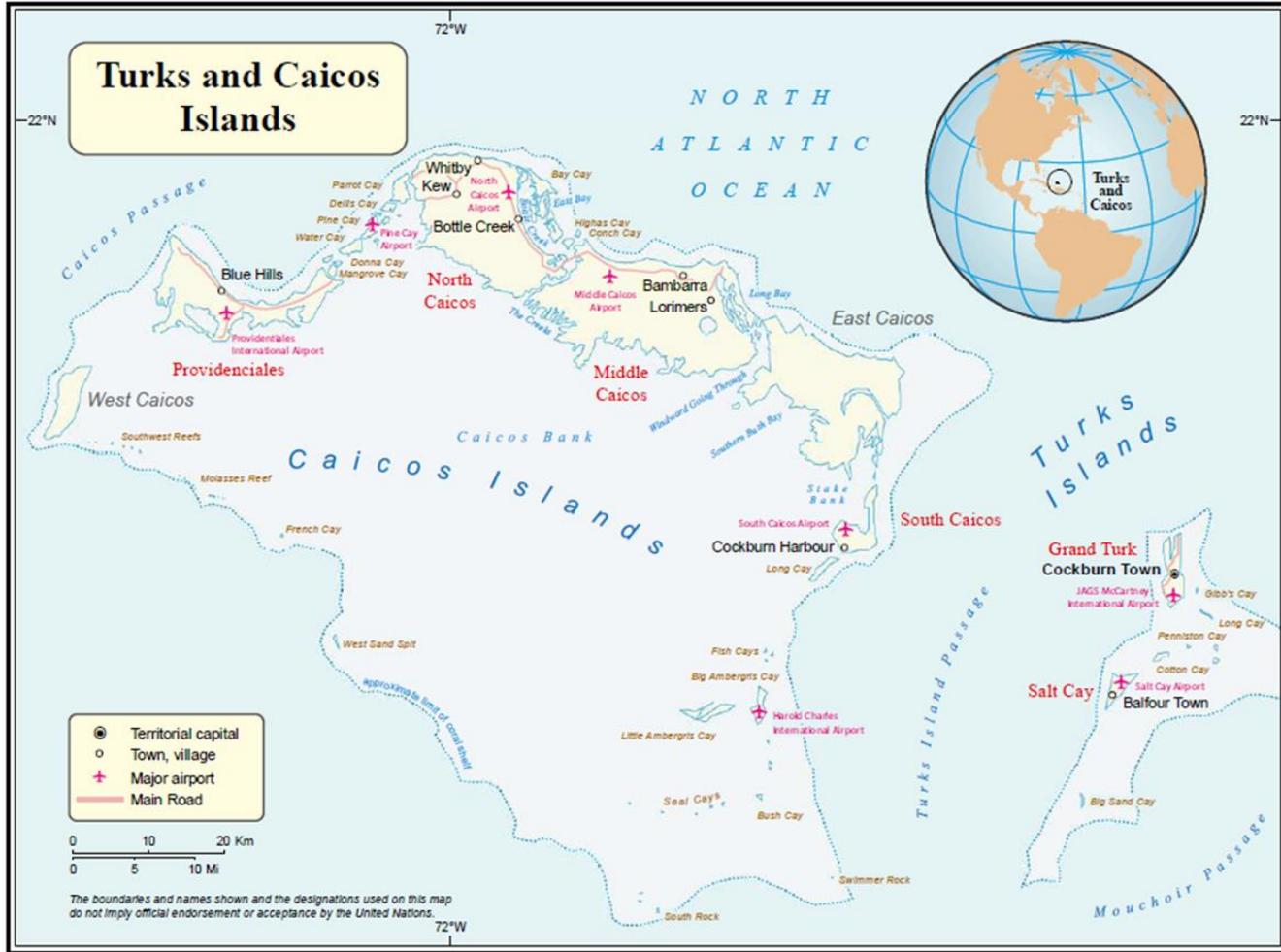
(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستديم والشامل للجميع والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وصمودها في وجه التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، بما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية برصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن توفر كل ما يلزم من مساعدة إلى الإقليم، وأن تدعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجالي التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين ألحقا أضراراً بالإقليم في عام 2017؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر تركس وكايكوس وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

خريطة جزر تركس وكايكوس



Map No. 2976 Rev. 2 UNITED NATIONS June 2017

Department of Field Support Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)